-2-

بعد الواقعة:
قراءة توكفيل في بغداد *

عزيز العظمة

كيف ولماذا يمكن قراءة توكفيل في بغداد بشكل يمكن تصوره وتصديقه؟ آمل أن لا يفترض أولئك الذين يستغربون منكم ذلك لسبب من الأسباب أن سكان بغداد لا يقرؤون ــ رغم أن القراءة في الظروف الراهنة هناك تزداد صعوبة وتتطلب تكريس جهد استثنائي. أود أن اقترح عليكم تذكر غرضي الأساسي المتمثل في معاينة كيف لاحظ صديقنا الفرنسي النابه عالما جديدا في طور التشكل، واستعارة ذلك للمضي قدما في تفحص كيف تحاول الولايات المتحدة اليوم، بعد أن أصبحت أكبر عمرا لكنها ما تزال مدينة بالفضل للأفكار الجديدة الدائمة، صنع عالم جديد في العراق وغيره. كما آمل أن تدخلوا معي في نوع من التواطؤ مع توكفيل، وتقاسم منافع وفوائد الطبيعة الجسورة الراسخة لنظرته المحدقة اللافتة إلى الديمقراطية في أمريكا، وهي نظرة تعبر في الوقت ذاته عن الانسحار والإعجاب بما اعتبره تمظهرا غريبا ومغريا للمجتمع البشري والنظام السياسي المجسدين للولايات المتحدة الأمريكية: طاقة لا حدود لها، نظام قضائي قوي، مشاركة عامة كثيفة في الحياة المدنية ــ قد نضيف إليها الآن خلطة فريدة تجمع العلم، والعمارة، وجامعات مرموقة رفيعة المستوى، وأعمالا خيرية نموذجية، دون أن ننسى السينما، وموسيقى الجاز، وغير ذلك كثير. إلى هذا التواطؤ مع مقاربة توكفيل القائمة على تفاعل مشوق بين التصادم المباشر مع الواقع والابتعاد

(*) نسخة معدلة وموسعة من محاضرة ألقيت في «هارولد برات هاوس» (نيويورك) في التاسع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، ضمن سلسلة «حوارات عبر أطلسية»، نظمتها الجامعة الأوروبية المركزية وأعادت طبعها في مجلتها.

المتشكك عنه، أنوي الدخول، آملا بأن أجر معي حفنة منكم على الأقل.

على حد علمي، تعتبر تأملات توكفيل التأملات الحقيقية المتكاملة والمتعمقة الوحيدة في طبيعة النظام السياسي الأمريكي، ولا يقتصر السبب في ذلك على تفضيلها عند مقارنتها بأفكار البروفسور بلوم أو مايكل اغناتيف مثلا، أو حتى توماس جيفرسون وجورج بوش (الابن). فاحتفاؤه بالديمقراطية في أمريكا مدح وقدح في آن معا؛ وانسحاره بالبلد له حدود محبطة بشكل حاسم. مثل هذا الإحباط المربك يهدئ الشهية للمقالات المسهبة حول العصمة والتنزه عن الأخطاء، وحول الاصطفاء، البشري أو السماوي، وربما يساعد في إعادة نوع من التوازن، إحساس بالتناسب والاعتدال، شعور بالانتماء المعياري إلى البشر، إلى الولايات المتحدة وسياستها الخارجية خصوصا في العالم العربي. استعادة التوازن هذه ربما تساعد الولايات المتحدة أيضا على تجاوز حالة التذبذب المعتادة بين قطبي البطل ونصف الإله، التي تظهر في دراما «القدر المحتوم» من ناحية، وتتبدى من ناحية أخرى في الصادرات الثقافية للشخوص الخارقة الطافرة مثل مايكل جاكسون، أو «المبيد» (Terminator)، قبل أن تنقلب هيئته (ويتحول إلى حاكم كاليفورنيا مؤخرا).

بكلمات أخرى، يعرض علينا توكفيل رؤية ثاقبة تخترق آليات عمل الديمقراطية الأمريكية، وتتجاوز المثالية التي لا يمكن الشك بها بالنسبة للعديد من الأمريكيين، مشيرا إلى بعض الشروط والظروف المعينة التي تشتغل ضمنها هذه المثالية ــ شروط وظروف جرى تجاهلها غالبا وتغطيتها عادة بالإشارات المرجعية إلى الآباء المؤسسين والنصوص التأسيسية، كالدستور مثلا[1]. يشعر العديد من العرب بالإحباط بسبب الوضع السائد في العالم العربي ويطالبون بإصلاحات متعددة الأوجه. كذلك حال العديد من الأمريكيين، على الأقل فيما يتعلق بالمواقف الأمريكية الرسمية من العالم العربي. لكن بالنسبة للكثيرين من العرب الذين يدركون هذه الحاجة، إضافة إلى ضرورة جذب «آلة التنظيف»

الأمريكية إلى المنطقة، فإن ذلك لا يقتضي ضمنا استحسان وقبول إملاءات الولايات المتحدة، بل الحوار النقدي معها. هؤلاء العرب لا يقبلون فرضية أن العالم العربي وحده يتطلب الإصلاح وإعادة التأهيل. وبالتالي يتمثل هدفي في اقتراح مفهوم الحوار النقدي الذي لا يمكن فيه للأمريكان تبني موقف القانع بتفوقه والمتكبر المتفاخر بقوته إلى الأبد. لسوف أقدم بعض الملاحظات على السياسة الخارجية للولايات المتحدة لا تجهلها أمريكا، وعرضها مؤخرا بأسلوب صارخ وصريح ومباشر زبيغنيو بريجنسكي، الذي أقلقته ـ مثلي ـ «الديماغوجية المتطرفة التي تشدد على السيناريو الأسوأ، وتستثير مشاعر الفزع والجزع، وتستميل نظرة مغالية في التبسيط والتقسيم لواقع العالم» و«تلهوت» (تحول إلى لاهوت) أي تحد باعتباره «إرهابا»، وتهاجم «الجبن السياسي» فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي[2].

لنعد الآن إلى قراءة توكفيل. أنا لا أقترح اتباع أسلوب حلقات البحث في الجامعات، بل الإصغاء إلى تأملات قارئ معين حول وصف رجل فرنسي للديمقراطية في الولايات المتحدة. يحتمل ظهور تعددية من وجهات النظر المتداخلة بالنسبة لقارئ مثلي، سوري الأصل أوروبي الجنسية، أي عربي ومن أوروبا القديمة/ العجوز، وبذلك فأنا قادر ربما على جمع توليفة منسجمة من آراء العرب والأوروبيين بأمريكا، وديمقراطيتها، وسياستها الخارجية. تحيلنا «قراءة توكفيل» إلى أوروبا وأمريكا قبل أكثر من قرن ونصف من الزمان، بينما يحدّثه المنظر من بغداد، ولربما يجسد ذلك رمزا للنظر إلى أمريكا من العالم العربي، خصوصا «بعد الحدث» ـ والحدث بالطبع هو الانجراف الخطر في السياسة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، الذي تمظهر في العالم العربي فورا بغزو العراق، والدعم اللامحدود للتدمير الإسرائيلي المنهجي لجميع العوامل الممكنة للدولة الفلسطينية (خضوع أمريكا لإسرائيل أو «الجدي الذي يلعب بعقل التيس!» كما يقول المثل السائر). فقد دمرت إسرائيل الاقتصاد

الفلسطيني، والبيوت، والأراضي الزراعية، إضافة إلى البنية التحتية الإدارية والتعليمية، كما تتحمل مسؤولية اغتيال أو اعتقال النخبة السياسية في الأراضي المحتلة برمتها، والاستيلاء بشكل حثيث وعنيد على الأراضي ومصادر المياه الفلسطينية، وزرع المستوطنات للمهاجرين القادمين من سينسيناتي أو بيروبيدجان. كما يتعرض المدنيون الفلسطينيون للقتل على نطاق واسع (تعادل النسبة قتل ربع مليون أمريكي وجرح أربعة ملايين!).

ذلك انجراف خطر حقا. أما حقيقة عدم حدوث فشل كارثي حتى الآن لقوات التحالف التي تحتل العراق فلا تعتبر دليلا يثبت «النجاح» الوشيك، مهما تعقد أسلوب وصف ذلك، والدلائل المنذرة بالسوء تتزايد يوما بعد يوم، بل تشير في الواقع باتجاه نتيجة كارثية. ولذلك، ليس من المفاجئ أن تنحدر مصداقية أمريكا، بعد أن كانت مرتفعة إلى حد استثنائي في العالم العربي، إلى الحضيض. والتقرير الذي أصدره مؤخرا الديبلوماسي البارز ادوارد دجيرجيان حول «الديبلوماسية العمومية» للولايات المتحدة يعتبر دليلا دامغا على أن العديد من الأمريكيين أصبحوا واعين بذلك، رغم أنهم لا يدركون بشكل كاف أن العداء للولايات المتحدة في المنطقة لا ينحصر في أوساط قوى الإسلام السياسي. ولا أنوي هنا التحدث عن هذه القوى، وأبرزها الجناح المتطرف العدمي الذي يمثله بن لادن ورفاقه (كان حتى وقت قريب حليفا مفضلا للولايات المتحدة). لكن دعوني أعلق هنا محذرا: لا يمكن أن نصف العرب، إذا أردنا أن نكون واقعيين، بأنهم ببساطة كلهم مسلمون ـ فهذا القول خطأ بالإطلاق وغلط تاريخي مميت ارتكبه السفير دجيرجيان وفريقه. كما يجب عدم التعجل في ربط ودمج واختزال الإسلام أو المسلمين في التفسيرات المنحرفة لدينهم، تماما مثلما لا يصح التعجل في اختزال المسيحية في محاكم التفتيش أو الأصولية الإنجيلية التبشيرية، أو حتى دمج اليهودية في أقوال وأفعال «آيات الرب» من الحاخامات المتعصبين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبغض النظر هل أتى هذا الرأي من الداخل أو

الخارج، ينبغي أن لا نصدقه كثيرا، تماما كالزعم بأن الأمريكيين كلهم أخيار وأتقياء، أو أنهم جميعا رعاة بقر، تبعا للقالب المنمط الشائع لدى العرب، الذي استمدوه من أفلام الغرب الضاري الهوليودية.

العداء لسياسة الولايات المتحدة لا يتصل بماهية أمريكا بقدر اتصاله بما تفعله، وذلك على العكس مما نسمعه في وسائل الإعلام الأمريكية ومن أعلى المستويات الرسمية فيها؛ عداء لا يتصل بشعور عميق ومتجذر بالاستياء من أمريكا ومناهضتها، رغم أنه موجود بأشكال وصيغ متنوعة[3] ـ يشابه الشعور العدائي الموجود تجاه أمم أو بلدان أو جماعات أخرى ـ بقدر اتصاله بإدراك خطورة ما تفعله الولايات المتحدة على المستوى الوطني، وحتى العالمي. وليس من المفاجئ أن يشير استطلاع للرأي أجري في دول الاتحاد الأوروبي مؤخرا إلى أن 53٪ من مواطني الاتحاد يعتبرون الولايات المتحدة خطرا على السلام العالمي ـ بينما اعتبر 59٪ من المبحوثين أن إسرائيل هي الدولة الأخطر على السلام.

يقودنا هذا إلى موقع ممتاز آخر لقراءة توكفيل، موقع عالمي شامل أكثر منه سياسي، يتصل بسؤال الديمقراطية، بالخطاب الأصيل أو المنمق لـ«القيم الأمريكية»، بإعلان عالميتها الشمولية بأسلوب يعتمد على استعراض العضلات. ينبغي القول منذ البداية إن الديمقراطية ليست مفهوما سياسيا أمريكيا، بل هي مفهوم سياسي عالمي (وليست قيمة فعلا)، اتخذ أشكالا عديدة، أحدها خاص بأمريكا. ولن أثير الآن مسألة «القيم الأمريكية»، أو أسأل هل هي القيم التي يتبناها القس آل شاربتون، أم جيسي فينتورا (المصارع الذي أصبح حاكما)، أم لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (ايباك)، أم شركة «انرون»، أم بات روبرتسون، أم (الراحل!) تيموثي مكفي، أم ممارسو رياضة العدو والتزحلق على شاطئ فينيس، أم تشكيلة منوعة من سكان المناطق النائية، أم جامعات الساحل الشرقي، أم تلك التوليفات البارزة المتغيرة والمثيرة للاهتمام التي يجدها المرء في خطب السياسيين الأمريكيين الساعين لانتخابهم أو إعادة انتخابهم. فبالرغم من

أن الولايات المتحدة بلاد شاسعة ومتنوعة، إلا أنها تتصرف ـ كحال البلدان الأخرى ـ بشكل رسمي ونظامي وتبرز نفسها أمام الخارج عبر الادعاء بأن تعقيداتها ستتوقف لأسباب عملية، ليطغى عليها خطاب رسمي يعبر عن الصورة الذاتية بدلا من الواقع. هذا هو ما يعرف بالإيديولوجية الرسمية المهيمنة. ومن المؤكد أن توكفيل المحبط يعتبر مرشدا لا يعلى عليه للتفكير التأملي بالتداخل بين الواقع والوهم في الحياة العامة الأمريكية. وبالرغم من أنني قارئ لتوكفيل يمقت أشد المقت المفارقات التاريخية، إلا أن هذا الفرنسي أنتج بإجماع المراقبين صورة للديمقراطية الأمريكية تشابه في ديمومتها وبقائها تلك التي قدمها الآباء المؤسسون، وهي بالتأكيد أكثر عمقا في التفكير التأملي.

تتأمل الصورة، من بين أشياء أخرى، بمضامين ومقتضيات وافتراضات العبارة المأخوذة من مسرحية آرثر ميللر المثيرة «البوتقة» (التي كتبها في فترة المكارثية وأعيد تقديمها على شكل فيلم سينمائي خلال الفترة الحالية التي انتقلت فيها الأصولية التبشيرية من الأطراف إلى مركز النظام السياسي في الولايات المتحدة)، التي قالها الحاكم دانفورث خلال محاكمات الساحرات في مدينة سالم في نهاية القرن السابع عشر: «إما أن تكون إلى جانب هذه المحكمة أو لا بد أن تعتبر ضدها، وليس ثمة طريق بينهما». العبارة لا تختلف عن أخرى مازال صداها يتردد في شتى أرجاء العالم، رغم أن من الواجب القول إن الأصل أوضح بيانا من النسخة. وعلى شاكلة غالبية العرب، شعر معظم الأوروبيين ـ خصوصا أولئك الذين انتقص دونالد رمسفيلد من قدرهم حين وصفهم بأنهم ينتمون إلى «أوروبا القديمة» ـ بالترهيب والتهديد إلى حد خطير منذ الحادي عشر من سبتمبر. بعض الأوساط الحاكمة في أوروبا الشرقية أسعدها إطراء رمسفيلد (المريب) بأنها تنتمي إلى «أوروبا الجديدة» ـ هذا «المديح» أسبغ على بلدان شيوعية سابقا أدارت ظهرها للشرق، وعرضت دعما مداهنا وتأييدا خانعا بشكل آلي للولايات المتحدة. وهو أمر لا يتماشى مع المشاعر والآراء السائدة عموما في أوروبا الشرقية، كما أثار مخاوف الأوروبيين (والعرب) من ظهور كتلة جديدة ـ بقيادة

بريطانيا وبولندا (وإسبانيا، قبل أن تجبرها السياسة الداخلية على الانسحاب) ـ داخل الاتحاد الأوروبي أكثر ارتباطا في توجهها بالأطلسي من أوروبا. سيكون هذا الوضع كما هو واضح ضارا بسياسة أوروبية عقلانية بازغة فيما يتعلق بالشرق الأوسط. علاوة على أن معظم الأوروبيين والعرب يشعرون بالتهديد والترهيب من قبل بلد يقدم نفسه كدولة عظمى مفرطة في قوتها (الرغم من اعتراض الولايات المتحدة ذاتها على التعبير)، قوة تحاول في الوقت ذاته مأسسة حالة من الحرب الدائمة على مستوى الكرة الأرضية[4]، وتقدم هذه الحالة المتوطنة كضرورة حتمية ناجمة عن تفوق وسيادة القيم المحلية، القيم الأمريكية، التي وضعت في مرتبة أعلى وأسمى من القيم العالمية التي يعبر عنها ـ مثلا ـ بروتوكول كيوتو، ومحكمة العدل الدولية، ومعاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية (ABM)، وأخيرا وليس آخرا مجلس الأمن الدولي[5].

توجه الولايات المتحدة هذا، الذي تتشبث به بعناد وعنف، وافتراضاته الخارجة على القانون، المؤسسة على قدرة اقتصادية وعسكرية لا تضاهى، المقدمة باعتبارها عالمية، هو الذي يسبب القلق بشكل خاص، ويحتاج إلى شرح وتفسير. فالرغم من كل شيء، ومثلما لاحظ مراقب من «أوروبا القديمة»[6]، يبدو أن الولايات المتحدة تتبنى استراتيجية الدولة المارقة التقليدية، استراتيجية الترهيب والتهديد باللجوء إلى أعمال متهورة ولامسؤولة، استراتيجية لا تناسب بلدا بحجم قارة. هذه الاستراتيجية قد يقبلها الأوروبيون من بلد أصغر حجما لكن أكثر عدوانية، كإسرائيل مثلا، لكنها لا تناسب الرزانة العقلانية التي ترتبط عادة بالإمبراطوريات الأكثر نضجا، التي تميل حين تصبح إمبراطوريات فعلا إلى العالمية لا إلى المحلية في المنظور. قد تستعرض هذه الإمبراطوريات، وكثيرا ما تستعرض، قوتها وعضلاتها، لكنها تكون في العادة قادرة على إدارة تنوع عام يسعى إلى التوحيد دون اللجوء إلى الصراخ والزعيق.

كأنما الولايات المتحدة (كما تبدو رسميا) تعتبر العالم شبيها بشعبها المتمرد

الصعب المراس، نموذجا لمدينة سالم (في ماساتشوستس)، أعيد تشكيله كما يجب من عالم طيب يحتفل بعيد الشكر[7] إلى آخر تحكم اقتصاده الأخلاقي، وفقا لتوكفيل، غرائز وعواطف لا تحدها قيود: عواطف تجد التعبير البيوريتاني (التطهري) عنها في التمييز الصارم الذي لا يعرف أنصاف الحلول بين النور والظلام، والصديق والعدو، والملائكة المحاربة التي تنزل القصاص بالعصاة وبين الشياطين، والإمبراطوريات ومحاور الخير والشر. تحرك هذه العواطف الآراء السائدة وتدين بالفضل لأكثرية عددية «مقيدة بالأرقام»، لطغيان الأغلبية[8]، وتقدم كـ«إجماع». كان للبيوريتان الأوائل محور الشر الخاص بهم بالطبع: الكويكرز، الساحرات، الهنود. وكان الأمريكيون فيما بعد، ولا يزالون، يعانون من حساسية شديدة تجاه الظهورات الشبحية المرعبة للغرباء وأعداء الداخل: الكاثوليك، الايرلنديون، السود، وغيرهم، بمن فيهم سكان أمريكا الأصليون. إذ طاردوهم دونما رحمة، مستخدمين مختلف وسائل الاحتجاز وقوانين التمييز تحت عنوان ما يمكن أن نسميه «حفظ الصحة الاجتماعية ـ السياسية» بما في ذلك تحسين النسل؛ والإعدام بدون محاكمة (سجلت 4742 حالة بين عامي 1868 ـ 1982 ـ وهي [الإعدامات] مناسبات احتفالية يشارك فيها جميع أفراد العائلة، حيث يتبادل المشاهدون بطاقات المعايدة!)[9]؛ وقوانين الحظر والمنع؛ واللجنة المعنية بالأنشطة اللاأمريكية؛ والإنتاج المستمر لأفلام الخيال العلمي التي تصور غرباء منحرفين وغير مألوفين، بعضهم على هيئة السكان الأصليين؛ وترويج الكراهية والعداء للعرب والمسلمين (حتى من قبل أحد جنرالات بوش الذي أكد قائلا «إلهنا أفضل من إلههم»!، ومن خلال مبشرين يؤدون واجبهم في المناسبات الرسمية برعاية بوش)؛ وتقديم سير ذاتية عنصرية ودينية رسمية؛ والجماعات الإجرامية الخاصة التي يطبق أفرادها القانون بأيديهم. فيما يتعلق بهيستريا العداء للعرب، والرغم من عدم شكنا بحقيقة الشبكات الإرهابية الدولية، نرى أن من الواجب محاصرة الشيطان، مثل ابن لادن، في المغاور والكهوف لكي يتم التعامل معه بالشكل المناسب، بدلا من أبلسة جماعات معينة على صورته. ليس

للإرهاب حل عسكري، أو خيالي محض.

يحذرنا توكفيل من خطر الجانب المظلم واللاعقلاني واللاليبرالي المتعصب للأسلوب الذي تشتغل من خلاله السياسة ـ الديمقراطية ـ في الولايات المتحدة، ليعتبرها أحيانا لا ديمقراطية إلا في الترتيبات النظامية/ الرسمية. وكان ذلك موضوعا لأعمال ممتازة قدمها باحثون وأكاديميون أمريكيون وغيرهم، تناولت الحالات الهيستيرية الجمعية التي ذكرت بعضها، ومختلف الأشكال الدينية والدنيوية للنزعة المحلية، وسياسة الخطيئة[10] ـ والأسلوب المحموم في التعبير العمومي، وسوابق التلصلص على الآخرين للحفاظ على الفضيلة (كينيث ستار)، أو تآكل الحريات المدنية الحاصل الآن في ظل قانون الوطنية (أو سابقه، قانون الأمن الوطني لعام 1947).

لكن ذلك كله جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي الأمريكي: نظام ديمقراطي صمم في جزء منه، وفي علاقته بالخارج، على منوال ذاك المجتمع المحلي الصغير، الذي يتصدى بشكل صارم وعنيف للأغيار والأغراب وما يسببونه من أذى وضر، كما عكسه نظام العقوبات الأمريكي الشهير المؤسس على مبادئ العدالة العقابية، التي أفرزت نتائج وحقائق لافتة مثل إنفاق ولاية كاليفورنيا على السجون أكثر من الجامعات منذ عام 1994[11]، أو حدوث 80٪ من حالات الإعدام في العالم في الولايات المتحدة والصين والكونغو[12] ـ بينما تنخفض المعدلات الإجمالية للجريمة. النبذ والإقصاء للمخطئين، بغض النظر عما إذا كانت خطاياهم حميدة أو خبيثة (أولئك الذين يعادون المسيح، أو أسلوب الحياة الأمريكية، أو القيم الأمريكية)، وهذا التغير في طبقة صوت هوية الذات الوطنية، ينزع ـ وفقا لتوكفيل ـ إلى إنهاك فضائل الحياة العامة، ويناسب بشكل يثير الإعجاب برأيه الضعف البشري، حيث «سلطة الأغلبية [أو من يقدم نفسه باعتباره يتحدث باسم الأغلبية] مطلقة ويتعذر مقاومتها بحيث يضطر الفرد للتخلي عن صفاته الإنسانية إذا نوى الانحراف عن المسار الذي اختطته»، والرأي

العام أو ما يمثله[13]. لأن مثل هذه الجماعية المشتركة تنزع إلى تبخيس قيمة الحرية لصالح الفضيلة الجمعية، بغض النظر هل هي دينية أم ليبرالية، وتذيب السلوك المهذب داخل المجتمع المحلي. وبالتالي تصمم الجسد السياسي على هيئة ائتلاف من المجموعات والمجتمعات المحلية (السود، المثليون، ذوو الأصول الإسبانية، اليهود، مجموعات الضغط المؤيدة لحمل واقتناء الأسلحة، مجموعات الضغط الزراعية، مجموعات الضغط المؤيدة للكنيسة، صناعة الأسلحة، «ايباك»،..الخ)، وتميل إلى تحويل السياسة الوطنية العامة إلى حيز للالتماسات الخاصة. هذا هو أس قوة الفيدرالية في الولايات المتحدة، وفقا لتوكفيل: أمريكا أمة نظمت فيها البلدات قبل المقاطعات، والمقاطعات قبل الولايات، والولايات قبل الاتحاد. هذه العملية تجمع ـ حسب تعبيره ـ مزايا «الأمم الكبيرة والصغيرة» معا، لكنها لا تناسب بالضرورة مكانا آخر[14]، خصوصا في حالة «صغر الحجم».

عن هذا النموذج، عن منشأ نيوانغلند البيوريتانية واستمراريتها المشهودة التي تعلّم الحياة السياسية الأمريكية، ولاحظها عدد كبير من المعلقين، بدءا بتوكفيل وانتهاء بروبرت بيلاه وغيره[15]، كتب توكفيل يقول: «حضارة نيوانغلند شابهت نارا على تلة، بعد أن نشرت دفئها في الأماكن المحيطة بها مباشرة، لونت الأفق البعيد بوهجها»[16]، واصفا استمرارية نموذج الأفراد الأحرار (والمجتمعات المحلية الحرة)، الذين يتمتعون بالاستقلالية أكثر من المساواة، ويخلطون المساواة بالحرية، فكل «ماي فلاور» عليها مسافرون مغامرون، حسب تعبير توكفيل[17].

لكن يجب على هذا المكون الفريد إدارة التنوع، وحالات الظلم واللامساواة واللاتكافؤ المذهلة الموجودة في الولايات المتحدة اليوم والتي تذكر بالوضع في العالم الثالث، بحيث ينتج منصة انطلاق نافعة للعمل داخل وخارج البلاد نيابة عن هذا المجتمع الجمعي من المجتمعات الجمعية المحلية. يتم ذلك من خلال تحديد سقف للانشقاق المقبول عن مجموعة مركزية من المواقف التي تعتبر بداهة بأنها

تحظى بإجماع واضح لا لبس فيه، وفيما وراء هذه التخوم يتفعل النبذ والإقصاء أو أسوأ من ذلك، مركزيا وفرديا، حيث تراقب أنظمة وطنية وقطاعية مكونة من قواعد وقوانين الصوابية السياسية، إضافة إلى ظاهرة ذات صلة تتفرد بها الولايات المتحدة، ألا وهي شغف ضار وهائج بالمقاضاة. إذن، ما ميزه توكفيل باعتباره عالما أخلاقيا أمريكيا، حيث «كل شيء مصنف ومتوقع ومقرر مسبقا»، يغاير السياسة الأمريكية، حيث «كل شيء في حالة هياج وخلاف وغموض يغيب عنه اليقين»[18].

هنالك طرائق ووسائل مختلفة لإدارة التنوع، بدءا بالجماعات التي تطبق القانون بنفسها وبشكل غير رسمي، مرورا بعمل الشرطة الرسمي، وانتهاء باستغلال الرأي العام واستخدامه بمهارة، وهو موضوع تناوله العديد من التعليقات السلبية على الولايات المتحدة (رغم عدم اختلاف بريطانيا وإيطاليا كثيرا في هذا السياق) من قبل وسائل الإعلام الجماهيرية في أوروبا والعالم العربي، تتراوح عموما لكن ليس حصرا بين نبرات الاستخفاف والاستهتار البحت، والترفع الذي يتصدى للكليشهات المبتذلة والعواطف الانفعالية، التي وصفها أحد الأوروبيين بأنها «تعرف دون أن تعرف»[18]. كتب توكفيل: «تعتمد سمات الصحفي الأمريكي على التماس عواطف وأهواء قارئه بأسلوب مفتوح وفظ؛ فهو يتخلى عن المبادئ ليهاجم الشخصيات أو الأفراد، ويطاردهم إلى عقر دارهم ليفضح مواطن ضعفهم ورذائلهم». وبدون مبالغة في التعميم، لربما يوافق المرء على النتيجة التي توصل إليها توكفيل من هذه النزعة الفظة، التي تميل مع بعض الاستثناءات الملحوظة إلى تمييز معظم الصحافة المعاصرة المكتوبة والمتلفزة في الولايات المتحدة، ومفادها أن هذا «الترخيص المفتوح إلى الحد الأقصى» ينزع بشكل غير مباشر إلى تعزيز الحفاظ على النظام العمومي[20]. الأمر برمته اجتذب معظم التعليقات العامة، على موضوع ذي صلة بـ«طغيان الأغلبية» الذي أشار إليه توكفيل، داخل الولايات المتحدة من قبل مفكرين مثل ثورنستاين فيبلين، ورايت

ميللز، وهيربرت ماركوزه (الذي تحدث عن «التسامح القمعي»)، ودين اتشسون («تكييف العقل العمومي»)، ونعوم تشومسكي («تصنيع الموافقة»)، وجميعهم علقوا على الجدلية السلطوية النهائية للتنوير والتجهيل في الحياة الأمريكية العامة، وحول السمات الأخرى للثقافة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية[21].

الرأي العام لا ينبثق بشكل طبيعي من ذات عمومية: تجميع الهموم والمشاغل والمشاعر الخاصة، المتمايزة والمتشظية والمتفرقة، وتوحيدها وتسويتها بحيث توجد حيزا ممهدا للاتفاق على القضايا التي جعلت مشتركة، عملية معقدة وباهظة التكلفة. عملية تستفيد كثيرا برأي توكفيل من التعابير العمومية المثالية والحميدة، مثل «الحرية» و «المساواة»، تعابير تشبه «صندوقا بدون قعر؛ بمقدورك أن تضع فيه ما تشاء من أفكار، ثم تخرجها دون أن يلاحظك أحد»[22]. في نهاية المطاف، وتبعا لصديقنا الفرنسي، فإن القوى المسيطرة فعلا تغطي وجه المجتمع:

> بشبكة من القواعد والقوانين المعقدة، الصغيرة والدقيقة والموحدة، لا يمكن حتى للعقول الأصيلة وأكثر الشخصيات نشاطا وحيوية اختراقها.. إرادة الإنسان لا تحطم، بل تخفف وترقق، وتلوى وتوجه؛ ونادرا ما يجبر البشر على التصرف بواسطتها، لكنهم يمنعون باستمرار من التصرف. مثل هذه السلطة.. لا تطغى وتستبد، بل تضغط وتثبط وتخمد وتذهل.

علاوة على أن نظام السيطرة هذا، الذي يكون غالبا غير مرئي وغير مدرك بالحواس، يسمح للمواطنين «بالتخلص من اتكاليتهم مدة كافية لاختيار سيدهم ثم الارتكاس إليها مجددا»[23].

يجب أن أضيف نقطة حاسمة الأهمية برأيي، وهي أن هذا النموذج المتكرر للتلاحم المشترك، الذي تعود جذوره إلى الفترة التي شاهد خلالها توكفيل أمريكا، يمثل نكوصا عن أمريكا أخرى نالت الإعجاب، ووصلت عالميتها إلى أوجها في العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. إنه تحول من الفضول المفتوح ونوع من العولمة الحقيقية باتجاه إنكار انطوائي لوجود العالم

«هناك» باستثناء الحالة التي يظهر فيها وكأنه عالم شيطاني لا أمريكي، يستثنى منه الحلفاء الموثوقون، مثل بريطانيا، أو استونيا، أو دول ميكرونيزيا المتحدة، بشكل يشابه المبدأ الإسلامي القديم الذي يقسم العالم إلى دار الإسلام ودار الحرب(*). هذا العالم الغريب، الذي تبدو فيه الولايات المتحدة وكأنها تتصرف كرجل إطفاء متهوس بإشعال الحرائق[24]، يناقض ميلا آخر وسمة أخرى للنظام السياسي الأمريكي الذي احتفى به توكفيل. النظام الذي يعاير إعلان الاستقلال والدستور بحيث يدير حساب الإرادة الشعبية البسيط من خلال الرقصة البطيئة الوقورة للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فيما وراء مداهنة مبادئ العيش المشترك، والاستثنائية المتفردة، وحتى فيما وراء المسعى المبهج لـ«القدر المحتوم». إنها أيضا أمريكا التي خرج منها «المشروع الجديد»، وإلغاء التفرقة العنصرية، والمجتمع العظيم، والجامعات الكبرى. لقد تعايش وجها أمريكا دائما، ليتبادلا الاختراق حينا والتصارع حينا آخر، ولا يعتبر أي منهما طوباوية بريئة ومنزهة.

ما يبدو أنه حصل في السنوات الأخيرة، خصوصا منذ ولاية ريغان، هو توسيع لمبدأ مونرو من التفسير الجغرافي الصارم إلى آخر إيديولوجي، من مناهضة الاستعمار إلى قراءة إمبريالية وأحادية عالمية ـ رغم أن هذه النزعة ليست جنونا وتشوشا بقدر ما هي توكيد جازم وواضح على اتجاهات طويلة الأمد في السياسة الخارجية الأمريكية. هذا ما قام به قبل ستين أو سبعين سنة واحد من أذكى وأدهى وألمع خبراء الاستراتيجية السياسية، كارل شميت، دفاعا عن فكرة المجال الحيوي[25]. الليبرالية المفتولة العضلات للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة (يعد روبرت كاغان أكثرهم تطورا وتعقيدا) أقدم عهدا من تلك المجموعة المحددة من الاستراتيجيين، وترتبط بصلات وثيقة مع شميت الذي عاد مرة أخرى إلى الساحة، خصوصا فكرته الجوهرية التي تقول إن الوحدات الأساسية للسياسة يشكلها الأصدقاء والأعداء. ويبدو لي أن هذه المجموعة من انتلجنسيا الساحل الشرقي، التي لم تلق الترحيب في الجامعات الليبرالية، انجرفت بالتالي

(*) ليس ثمة شبه بين تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية العالم إلى مع وضد وبين تقسيم الإسلام: دار الإسلام ودار الحرب لأن الذي يحكم دار الحرب المعاهدات المبرمة مع المسلمين والتي يجب احترامها.

نحو الخدمة العامة تحت قيادة كيسنجر، وفي السنوات اللاحقة[26] مارست تأثيرا حاسما في تراجع وانحسار النزعة العالمية واسترداد التوليفات الأخرى في السياسة الخارجية الأمريكية في خط ارتبط مع مورغينثو، و «راند كوربوريشن»، و «أمريكان انتربرايز»، و«معهد هدسون»، ومع تغيرات أصولية في معهد «أمريكان هيريتدج».

لا يشكل ذلك مفاجأة في بلد يبلغ فيه عدد الذين يؤمنون بروايات الكتاب المقدس حول ولادة المسيح المعجزة من مريم العذراء ثلاثة أضعاف المؤمنين بتشارلز داروين، وحيث 39٪ من الأمريكيين المؤمنين (الذين تبلغ نسبتهم 80٪) يعتبرون أنفسهم يعيشون حياة إيمانية مسيحية جديدة (خبروا تجربة هداية دراماتيكية للإيمان بيسوع)[27]، وحيث «الجنون الديني شائع ومنتشر»، وفقا لتوكفيل[28]. الأفكار التي تعتبر أمريكا «إسبارطة مسيحية»، أمة ملتزمة بالوعد الإلهي، تشرع في الخروج الجماعي تبعا للقدر المحتوم ـ نحو الغرب الضاري أولا، ثم العالم ـ والتي يعبر عنها بتعابير دينية ودنيوية، هذه الأفكار ثابتة ومستمرة في الوعي بالذات وإدراكها محليا[29]. وهذا هو الذي ينتج المزيج الإيديولوجي والعسكرتاري المثمل السائد في واشنطن حاليا، الذي يخلط، لكن لا يوحد، ولفوفيتز وبيرل وتشيني، فالعامل الوحيد الذي يجمعهم ويجعلهم يعملون ككل واحد، بغض النظر عن الاتفاق على اللاهوت الطبيعي للسوق وشخص الرئيس، هو اشتراكهم في التشبث بفكرة تفوق الداروينية الاجتماعية المتوحشة على ما يبدو، وفي الدعم اللامحدود لإسرائيل بشكل يمكن اعتباره على حساب مصلحة الولايات المتحدة[30].

يبدو أن هذه هي النقطة المناسبة للانتقال إلى بغداد، التي دفع الولايات المتحدة إليها تضخم العداء للعرب، مكملا بالدعم اللامحدود واللامشروط لإسرائيل، دينيا ودنيويا، إضافة إلى تركيبة استراتيجية متعددة المصادر (شميت، سبيننغلر) أنتجها البروفسور هنتنغتون. تكمن في نقطة التقاء هذه النزعات

والميول أبلسة الإسلام في معظم الخطاب العام، مع أنني لا أعتقد ولو لحظة واحدة، كما يفعل معظم العرب، بأن الولايات المتحدة تقود حملة صليبية جديدة ضد العالم العربي، بالرغم مما قاله الأصوليون وبعض أفراد الانتلجنسيا في الولايات المتحدة، أو العبارة السمجة التي نطقها الرئيس بوش. المشروع بكامله يسير قدما نتيجة تأثير شعور النبذ والإقصاء الشائع في البلدات الأمريكية الصغيرة الذي يميز حالات ذهان الارتياب الجماعية في الولايات المتحدة وغيرها. ومع أن الولايات المتحدة، بعد الواقعة، تعرض على العراقيين الحرية والديمقراطية، لكن من الملاحظ أن البيانات والتصريحات حول العالم العربي لا تضم عادة «العدالة» إلى لائحة الهبات المعروضة، الأمر الذي يسلط الضوء على السؤال الحاسم المتعلق بفلسطين إضافة إلى العنصرية العميقة الجذور التي تعتبر العرب ـ ضمنا ـ أقل من مستوى البشر.

أي حرية، وأي ديمقراطية، يفترض بالعراقيين وغيرهم من العرب أن يعتقدوا بأنهم يحصلون عليها في كنف الولايات المتحدة؟ كيف يجب أن يعيدوا، بعد الواقعة، تكوين عقولهم وإرادتهم، ويفكروا بأنفسهم، لا كضحايا أبرياء، ترديهم العمليات الحربية والسياسات الأمريكية في المنطقة، بل كمتلقين للفوائد والمنافع الناجمة عن إزاحة النظام البعثي عن السلطة في بغداد؟ الأضرار الجانبية الناجمة عن العمليات الحربية والسياسية كانت كبيرة على مدى السنين: لا تقتصر فقط على حالة الفوضى الشاملة في العراق بعد الغزو والآثار التدميرية المفجعة للعقوبات الاقتصادية قبله، ولا تبعات وعواقب أعمال التخريب والتدمير التي ترتكبها إسرائيل، ولا دعم الأنظمة العربية القمعية والرجعية، بل رعاية الولايات المتحدة حتى وقت قريب لحركات الإسلام السياسي.

هذه القصة لا تختلف عن قصة الدكتور فرانكشتاين، حيث بدأت فصولها مع ما يمكن أن نسميه بالحاجز الوقائي الثقافي لمبدأ ترومان، الذي استخدم

القوى السياسية الإسلامية كمتاريس واقية ضد الشيوعية في الشرق الأوسط، وسدد ضربات مدمرة للقوى العلمانية والتقدمية في العالم العربي. وفي دعم الولايات المتحدة للنظام الديني المتطرف للرئيس ضياء الحق في باكستان، والقوى الأصولية في أفغانستان، وباكستان، وإلى حد ما مصر السادات ـ وجميعها من الحلفاء المفضلين للولايات المتحدة. أما العواقب والتبعات فمعروفة ولا حاجة لتكرارها هنا، باستثناء تذكر أن تورط الولايات المتحدة في أفغانستان ضد السوفييت (واحتلال العراق الآن) أدى إلى ظهور الآلاف من رجال الكهوف والقتلة العالميين الذين أصابوا ببلائهم العديد من البلدان، مثل الجزائر ومصر ثم المغرب والسعودية مؤخرا. وعمليات التخريب التي استهدفت في السياق نفسه أنظمة الحكم الديمقراطية في العالم العربي (وإيران) في الأربعينيات والخمسينيات من قبل وكالة المخابرات المركزية والوكالات المماثلة السابقة لها، معروفة ويتذكرها الجميع.

الآن، أعود إلى المكاسب الجانبية والمنافع غير المقصودة، وأنا لا أحتاج هنا إلى تقديم وصفات طلسمية سحرية للديمقراطية باعتبارها علاجا شافيا للشرور والآفات كلها، لأنني أفضل أن أكون واقعيا ودقيقا. إن النموذج الطائفي البيوريتارني للديمقراطية المقترن اليوم بالنموذج الليبرتاري للتعددية الثقافية (حيث يغل النموذجان لأسباب عملية النتائج ذاتها)، هو المعروض حاليا. وحاولت بالتوافق مع ذلك عند قراءة توكفيل الفصل بينهما: تطرقت آنفا إلى الأمة باعتبارها مجتمع المجتمعات المحلية، لا تجمعا سياسيا للمواطنين ـ نموذجا للديمقراطية غالبا ما استشهدَ به، مع أمور كثيرة أخرى تطرقنا إليها، كتابٌ أوروبيون حاذروا من نسبة القيم السياسية العالمية إلى الذات الأمريكية وتلهفوا على تمييز أوروبا عن أمريكا[31]. النموذج المعروض يتناقض مع أفكار العرب والأوروبيين وتقاليدهم وتجاربهم مع الديمقراطية، وباختصار، مع «القيم»

الديمقراطية خارج أمريكا، المتناغمة مع المواطنة أكثر من تجميع وتطييف الأفراد، رغم أن ذلك ليس غائبا، ويستمد وحيه من نماذج الجمهورية الفرنسية أكثر من الفيدرالية التجميعية للمجتمعات المحلية وجماعات الضغط. هذه الفكرة، التي تعرض الآن بوصفها مثالا نموذجيا، انعكست في التركيبة الطائفية المذهبية لمجلس الحكم المؤقت في العراق، الذي أنشأه بول بريمر، والذي يعزز (تبعا للقراءة الحميدة لداعية التعددية الثقافية الأمريكية شانغريلا) التنوع والمساواة.. الخ. لقد تشكل المجلس ليتناسب مع دولة تحكمها نخبة مذهبية وطائفية، أقام معظم أفرادها مدة طويلة خارج العراق، واختنقت روابطهم الحزبية ـ السياسية بروابط الدم. وهكذا ظهر المشهد السوريالي الذي يقدم فيه الشيوعي نفسه في المجلس كشيعي، والليبرالي العلماني كسني.. الخ. كأنما البلد ينظم سياسيا واجتماعيا تبعا لنموذج من التشظية الداخلية سوف يؤدي في أفضل الأحوال إلى سلام مدني بارد، وفي أسوأها إلى حرب أهلية ساخنة، على شكل بلقنة أو لبننة، وهي صيغة لا تناسب عملية بناء الدولة/ الأمة كما يبدو واضحا. يصح هذا كله الرغم من امتداح بريمر ـ بأسلوب خيالي لا يمكن تصديقه، لكنه حقيقي للأسف ـ النموذج اللبناني، دون انتباه لتفضيل توكفيل لسلطة «مكونة بطريقة تمثل الأغلبية دون أن تستعبدها أهواؤها وعواطفها بالضرورة»[32]. الترتيبات الانتخابية التي أعدت عام 2005 والحكومة الانتقالية الناتجة عنها اعتمدت على مبادئ مشابهة. ومثلما علق أحد مسؤولي الأمم المتحدة بعد الانتخابات، فإن «الانتخابات كانت مجرد استفتاء على الهوية الاثنية والدينية. بالنسبة للأكراد، كان التصويت حول حق تقرير المصير. أما بالنسبة للشيعة فكان حول فتوى أصدرها السيستاني»[33]. هنالك مؤشر حقيقي على عواقب وتبعات مثل هذا التطييف يجسده مشهد عقود الهاتف الجوال في العراق التي منحتها سلطة الاحتلال لثلاث شركات منفصلة، لا تتنافس مع بعضها بل تغطي كل واحدة منطقة تخضع لنظام سياسي مستقل.

لا مجال لإنكار التركيبة المتنوعة للعراق، مثل أي بلد آخر، ولا حقيقة أن صدام حسين شجع فعلا في سنواته الأخيرة السياسة القبلية/ العشائرية (التي وجهتها سياسة الولايات المتحدة الآن لخدمة أغراضها الخاصة) بادئا بأقربائه وأبنائه وأبناء أخواله. ومما يستحق التذكر هنا أن الطائفية/ المذهبية ـ تحويل الجماعات والمجتمعات المحلية الدينية أو الاثنية إلى أحزاب سياسية ـ ظاهرة سياسية جديدة، وأن النظام السياسي العراقي، مثله مثل معظم الأنظمة السياسية العربية، انخرط طيلة عقود من السنين في عملية ناجحة عموما لتشكيل مواطنين، وتحييد الجماعات الاجتماعية المرتبطة بصلات الدم وإلغاء دورها السياسي، وأن طرائق اليعاقبة كانت تاريخيا جزءا من هذه العملية كلها. ولا يمكن نفي وإنكار الموجة الكاسحة المكونة من أشد القوى والصلات الاجتماعية بدائية ورجعية في خضم الفوضى المتوقعة الناجمة عن عملية تدمير الدولة المتعمدة التي رافقت مقدم قوات الاحتلال، التي يشكل وجودها استفزازا لمعظم العراقيين، على الأقل بسبب المشاعر الوطنية الطبيعية التي يثمنها الأمريكيون عموما في أنفسهم، إضافة إلى ما سببه الاحتلال من بطالة واختلال في خدمات البنية التحتية، إلى جانب توتر الجنود الأمريكيين وميلهم إلى إطلاق النار نتيجة أي استفزاز ولجوئهم أحيانا إلى أسلوب العقاب الجماعي، مثل اقتلاع الأشجار وتدمير البيوت وتشريد عائلات المشتبه بهم من الأعداء (مثلما فعل صدام حسين وما فعلته وتفعله إسرائيل)[34]. كما جلب الاحتلال معه انعدام الأمن وغياب القانون (إلا عندما يتصل الأمر بالجنود الأمريكيين والمنشآت النفطية، وحتى في هذه الحالة لم يكن النجاح كبيرا ـ شهد ولفوفيتز بنفسه حالة انعدام الأمن، ومن الواضح تعذر تحسين الوضع الأمني بواسطة الحملة العسكرية الأمريكية، التي تستخدم الشركات الأمنية الخاصة)[35]؛ وهي حالة انعدام الأمن نفسها التي عرقلت زيارة بوش لجنوده في العراق، واضطرته للقدوم خلسة تحت جنح الظلام في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003. يجب أن نلاحظ هنا محنة النساء العراقيات اللاتي يجدن أنفسهن مضطرات للتواري عن النظر في

هذه الظروف بعد التقدم الذي حققنه على مدى عقود من السنين. لقد وصل تردي الوضع حدا جعل الأمم المتحدة والصليب الأحمر يوقفان العمليات في العراق، ويمنع معظم الأوروبيين وغيرهم من تقديم المعونات وجلب الاستثمارات وسوى ذلك من أشكال الدعم المفيدة للاستقرار.

لكن حالة الطوارئ لا تشكل عذرا لفكرة التمثيل المنحرفة التي تم تبنيها، واستبدال روابط المجتمع المدني برابطة الدم، حتى وإن بدا ذلك في خضم اللحظة أيسر وأسرع السبل وأفضلها لتقليص الخسائر، كما فعل صدام حسين من قبل. إن تطييف العراق، وتقديم بغداد بصورة تشابه مدينة سالم أو حي هارلم، أمر جرى التفكير فيه مسبقا بشكل يثير الاستهزاء، لا تبعا للنموذج الطائفي الأمريكي فقط، بل وفقا للأفكار المعدة سلفا حول العرب بوصفهم مجموعة قبلية غريبة الأطوار من المتعصبين الدينيين (ولذلك فهم حلفاء مفضلون للولايات المتحدة!)، الذين يمكن ترقيتهم إلى مستوى «الجماعات المحلية»: هراء محض من الأفكار التي استثارها بشكل مضلل المؤتمر الوطني العراقي وحومت في غرف الانتظار في البنتاغون، بالتناغم مع أفكار بعض الأكاديميين، قبل الغزو وبعده، التي أشبعت شهية الأحكام المسبقة المتحيزة والجاهلة في واشنطن، ووضعت في عهدة شخص (خليل زاد، السفير الأمريكي السابق في بغداد) تنحصر خبرته، بغض النظر عن أوساط المحافظين الجدد في شيكاغو وواشنطن، في القبائل وأنابيب النفط في أفغانستان[36]. لا يمكن المقارنة بين أفغانستان والعراق، رغم تعذر التمييز بينهما من قبل بعض الأوساط الحاكمة في واشنطن، فكلاهما يقبع «هناك»!

بدت مثل هذه الأفكار أكثر معقولية وقابلية للتصديق في إدارة ضمت وزارة خارجيتها، المهمشة أصلا في هذه القضية، أربعة وخمسين من الخبراء المستعربين فقط[37]، وذلك قبل أن تستبدل معظمهم بموظفين مؤيدين لإسرائيل. لكنني لست متأكدا من أن تدخل وزارة الخارجية كان سيشكل فارقا مهما. وعلى أية حال، من الواضح أن عملية تطييف العراق كما انعكست في تركيبة نظامه

السياسي الجديد ومسودة دستوره، تتطابق تماما مع الأفكار المطروحة، على تنوعها الواهي، من قبل العلماء والأكاديميين الانتصاريين المتعبين والشبان الأغرار المتحمسين، الذين اتفقوا على تطييف العراق اعتمادا على افتراض أن نظاما سياسيا «إسلاميا» سيكون مناسبا في هذه الحرب ضد التحديث والحداثة التي تشن تحت اسم الشرق الأوسط الكبير[38]. ومن هنا أتى تفضيل سلطات الاحتلال في العراق لإقامة أكثر من مجرد علاقات غزل مع رجال الدين الشيعة المحافظين، بمن فيهم رجال الدين الإيرانيون (الأجانب)، وإذعانها لإلغاء قانون الأحوال الشخصية الحديث واستبداله بحزمة من القوانين المذهبية التي يديرها رجال الدين المسلمون والمسيحيون.

فكرة أن الشرق الأوسط عبارة عن «قطع من الفسيفساء» فكرة مرنة، تقرن ما يفترض بأنها أشكال اجتماعية عتيقة وتنطوي على مفارقة تاريخية مع الإرادات السياسية الخارجية بينما تشظى أنظمتها السياسية الوطنية. إسرائيل تجسد هنا نموذجا جيدا لأمة تجمعها رابطة الدم وأفكار موروثة عن الهوية. وهذا بالطبع يدعو إلى فكرة تتنافر مع أفكار الذين يرغبون عن التفكير التأملي الواضح، مفادها أن الدولة العبرية تمثل ظاهرة تنطوي على مفارقة تاريخية، كما أظهرها الأسلوب البليغ لتوني جودت[39]. إن التشوق لإحياء نظام الملة العثماني القائم على الحكم الذاتي للطوائف لا يعتبر مفارقة تاريخية فقط، بل يتجاهل حقيقة أن ذكريات نظام الملة مازالت راسخة في الشرق الأوسط، بما فيه العراق، بقدر احتفاء المعلقين وصناع السياسة الأجانب بمرحلة انحطاطه الختامية في القرن التاسع عشر، حين اختلت وظيفته وتوقف عن العمل، لكنه أبقي عمدا على قيد الحياة بواسطة القوى الأجنبية الطامحة إلى العثور على موطئ قدم في المنطقة والساعية إلى منع اندماجها الوطني، ومن قبل أوساط رجال الدين الرجعية، التي تعود الآن إلى الحياة في العراق. الفضلة الوحيدة الباقية منه في القرن العشرين هي لبنان، حيث أدت الطائفية إلى حرب أهلية مدمرة، كانت

بالقياس النسبي أوسع وأخطر من الحرب الأهلية الإسبانية قبل انتصار الجنرال فرانكو، ومازال حتى الآن يواجه مستقبلا يكتنفه الغموض وعدم اليقين.

حقيقة أن سلطات الاحتلال في العراق تفتقد الاستعداد والإعداد ويملؤها الذعر ولا تدري ماذا تفعل، أصبحت أمرا معروفا وشائعا. إحدى الصحف الألمانية أشارت إلى تفضيل واشنطن التغير بلغة «تقليص التعقيد»[40]، وبمقدورنا أن نضيف إلى ذلك استخدام وإساءة استخدام ـ في السر والعلن ـ المعلومات الاستخبارية المسيسة أصلا، وتجاهل النصائح غير المناسبة والمعلومات غير المرغوبة، دون تفكير بالجوانب السياسية للحرب وعواقبها وتبعاتها. ودخل في حيز هذا التشوش والارتباك لاعبون أكثر جشعا وتركيزا على المصالح الضيقة. ولا أرغب هنا بالتحدث عن الأمور المعروفة مثل الشركات التابعة لـ«هاليبرتون»، التي تحتاج في نهاية المطاف إلى عقود من الباطن مع الشركات المحلية، بما فيها تلك التابعة لأعضاء وعائلات بعض أفراد الطبقة الحاكمة الجديدة[41]، هنالك مثالان كافيان هنا. أولهما المصادرة الخفية لثقافة العراق الوطنية ـ وأعني الوطنية فعلا لا القبلية والعشائرية ـ عبر نهب آثاره القديمة ومكتباته تحت سمع وبصر الجنود الأمريكان المتحصنين بدباباتهم المتمركزة أمام المتاحف العراقية والقواعد الأمريكية المجاورة لمواقع الآثار ـ وذلك بغض النظر عن التخريب البربري لأرصفة بابل وآثارها بواسطة الدبابات الأمريكية والبولندية والجنود المتمركزين هناك. تشير الدلائل كلها إلى أن عمليات النهب، في خضم الفوضى المعممة والتخريب العشوائي، حدثت وفقا لأوامر أصدرها أشخاص يعرفون ما يبحثون عنه. في الحقيقة، كان هناك بعض المتورطين من الداخل، لكن سوق الآثار العالمية لا تدار من بغداد، بل من لندن ونيويورك. ومع أن توجيه إصبع الاتهام قد لا يكون أمرا حكيما في مياه عكرة كهذه، فإن الكثير قد قيل في هذا السياق عن المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية. وهو تجمع لمدراء المتاحف السابقين، والمحامين (الخبراء في التدقيق والفحص)، وتجار الأعمال الفنية،

الذين مارسوا الضغط على البنتاغون ضد ما دعوه بسياسات «احتجاز» الآثار القديمة في العراق ومصر وغيرهما، وخبراء الحفاظ على الآثار، الذين سعوا لتغيير التشريعات الأمريكية والدولية ذات الصلة، بحيث تجيز استيراد الآثار المنهوبة بصورة شرعية إلى الولايات المتحدة إذا اختارت إحدى محاكمها عدم الاعتراف بالتشريعات العراقية أو غيرها[42].

أمور كريهة ومنفرة فعلا، على الأقل لأن ذلك كله حدث في أعقاب قضية شركة «انرون» ومحاولات تشديد السيطرة على الصفقات والتعاملات التجارية وضمان درجة أكبر من النزاهة والشفافية. لقد كان من المأمول أن تساعد لجنة «مراقبة العائدات العراقية» التي أنشأها «معهد المجتمع المفتوح»، أو ما قام به مؤخرا «مركز الاستقامة العامة»، على جعل ما هو مناسب للولايات المتحدة ـ بغض النظر عن الديمقراطية ـ مناسبا للبلدان الأخرى. المثال الثاني الذي قد يذكر في هذا السياق، تجسده جماعة ضغط واستشارة لقطاع الأعمال التجارية في العراق تدعى «نيو بريدج ستراتيجيز»، التي يقول رئيسها (مدير حملة بوش السابق في عامي 1988 و2000) عن نفسه في الإعلان الدعائي لشركته: «نظرا لارتباطي بالرئيس طيلة تسع سنوات من حياتي، فأنا أعرف الكثير من الأشخاص في الإدارة»[43].

مثل هذه الحقائق والروايات، حول المغامرين والقراصنة، والوطنية والربحية، واقتران رضى الرب بالثروة والجشع، مهما كانت مقيتة ومنفرة، إلا أنها تترك الإحساس بالرسالة الأمريكية سليما، ولا تشجع العراقيين كثيرا على قراءة مدائح توكفيل. أحد العرب المعجبين بالولايات المتحدة، الذي يصف نفسه سرا بأنه «قريب إلى المحافظين الجدد»، استحث مؤخرا أمريكا (التي يقول عن ديمقراطيتها إنها «برنامج عالمي شامل») على تعميم حضارتها القائمة على القانون والعلم على العالم أجمع. لكنه يكرر بنبرة يائسة تقريبا قلقه من أن الأمريكيين لا يدركون حقا هذه العالمية/ الشمولية[44]. أما أنا فأشعر بالقلق من

أن الهوة بين الصورة المعلنة للذات والسياسات القائمة، التي يملؤها التشوش وفقد الاتجاه والطمع، قد تجعل صورة أمريكا المعروضة حجة مفضلة ضد الديمقراطية. العراق لا يحتاج مسيحا مخلصا، بل خبراء محترفين؛ عراقيين وأوروبيين، وأمريكيين بعد الواقعة حتما. ولكي يصبح ذلك ممكنا، ينبغي على الولايات المتحدة أن تدرك أنها الاستثناء لا القاعدة. لقد أكد الكثيرون، بدءا بتوكفيل، مرورا بسيمور مارتن ليبست ودانييل بل، وانتهاء بالأسبوعية اللندنية المغالية في تأييدها للتحالف الأطلسي، «الايكونوميست»[45]، فرادة وخصوصية الولايات المتحدة. ومن الواضح أن المطلوب نوع من الإحساس الواقعي، وبعض النضج في الروح، وما يكفي من الحكمة للتفكير بأسلوب تعددي، مثلما استحث وطالب العديد من كبار السياسيين والشخصيات العامة الأمريكية مؤخرا، بمن فيهم د. بريجنسكي وديان فينستين: ما أفكر فيه تعددية هادفة وذات مغزى، تتجاوز عبارات التقوى والفضيلة، مثل «تحالف الراغبين»، وأهازيج الزبائن/ العملاء الشاكرين اللاحقين بالركب والمنضوين في الحملة العسكرية، كالبريطانيين أو البولنديين. مثل هذه التعددية تتطلب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للتخلي عن السيطرة الأحادية الجانب على العراق ـ التخلي عن السيطرة، لا سيادة الأمر الواقع المكتسبة بالغزو وحسب، بل تلك التي اكتسبت اسميا بعد تسليم السلطة في تموز/ يوليو 2004. آنئذ فقط يمكن تحقيق المكاسب والمنافع الإضافية. وهذا يفترض استعدادا حقيقيا ورغبة صادقة في التفكير بما هو مناسب وغير مناسب للوضع خارج الولايات المتحدة بشروطه الخاصة، وبالتالي تغيير الإجراءات والقرارات المستحيلة التي لا تصدق، مثل ترشيح شخص متطرف في عدائه للعرب وللمسلمين لرئاسة المعهد الأمريكي للسلام، أو تعيين شخص مناصر سياسيا للحزب الجمهوري عمل في حشد الأصوات له وتدريب المرشحين للانضمام إليه، سفيرا في «اليونسكو»[46]، أو الرئيس نفسه الذي اعتاد مخاطبة العالم، المختلف في قيمه ومفرداته السياسية عن مرغوبات الخطابات العمومية الأمريكية، كما لو أنه يخاطب جمهورا محليا.

هذا نوع من الابتعاد العنيد عن الواقع، يعبر عنه بأسلوب سلس وسطحي، ويعطي الانطباع بالانطوائية، والخوف من أن تكون أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد سببت جنونا مرعبا في حجمه. الوصفة المقدمة إلى الولايات المتحدة لا تقتصر على العقل والمنطق والاستنارة فقط، بل تدعوها إلى تجنب التهور واللاعقلانية واكتساب إحساس بالكارثة الوشيكة إذا أصرت على التصرف الأحادي الجانب أو ألحت على التباهي بامتلاك الشرعية الدولية. إن مائة وعشرين ألفا من الجنود في العراق وتسعة وثمانين مليارا من الدولارات لا تكفي لأداء المهمة. لقد ولت تلك الأيام التي كان فيها سكان أمريكا الأصليون، كما كتب توكفيل في فقرة لافتة، يتلقون لسوء حظهم المعرفة والقمع من اليد ذاتها[47]. ولا يمكن إعادة تشكيل العالم وفقا لصورة الذات اللاهوتية الأخروية هذه، التي أعاد توكفيل التوكيد عليها باعتبارها «التصفيق المؤبد للذات..»، ليضيف معلقا إن هناك بعض الحقائق المعينة التي لا يمكن للأمريكيين تعلمها إلا من الأجانب أو التجربة[48]. لا يمكن للعالم برمته أن يصبح استثناء، وسيرضى معظمنا، عربا وأوروبيين وسواهم من غير الأمريكيين، بطموحات أكثر تواضعا.

هوامش

1ـ يقدم غور فيدال قراءة مغايرة للآباء المؤسسين ولمسار السياسات الأمريكية (بالطبع) داخليا وخارجيا، انظر:

Gor Vidal, Inventive the Nation: Washington, Adams, Jefferson (New Haven: Yale University Press, 2003).

2ـ انظر:

Z. Brzezinski, in International Herald Tribune, 15-16 November 2003.

3ـ انظر على سبيل المثال:

Philip Roger, L`ennemi americain.Genealogie de l`antiamericanisme francais Paris: Seuil, 2002).

4- Emmanuel Todd, Apres l`empire (paris: Gillmard, 2007) p. 17.

5ـ عرض كل من تود ووالرستاين (The Decline of American Pow-er) مدى محدودية هذه القوة، واقترح أن اللجوء إلى العسكرية يبهم في الحقيقة ضعفا خطيرا.

6- Todd, Apres l`empire, p. 10.

انظر أيضا:

C. Prestowitz, Rogue Nation: American Unilateralism and the Failure of Good Intentions (New York: Basic Books, 2003).

7ـ للتعرف على الملامح المميزة الراسخة التي تؤمثل أمريكا، انظر:

Richard T. Hughes, Myths America Lives By (Urbana and Chicago, Ill., University of Chicago Press, 2003).

6- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, trans. H. Reeve, rev. F. Bowen, ed.

9ـ انظر:

A. Chaon, Le Monde Diplomatique, 24 June 2000.

10ـ انظر على سبيل المثال:

J. Monroe, Hellfire Nation: The Politics of Sin in American History (new Haven: Yale University Press, 2003); S. M. Lipset and E. Raab, The Politics of Unreason: Right-wing Extremism in America, 1770 - 1970 (New York: Harper & Row, 1970); D. Bennett, The Party of Fear: From Nativist Movement to the New Right in American History (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988); R. Bellah, The Broken Covenant (Chicago: Seabury Press, 1988); M. Gardell, Gods of Blood: The Pagan Revival and White Separatism (Durham, NC: Duke University Press, 2003).

11ـ انظر:

D. Garland, The Culture of Control (Chicago: University of Chicago Press, 2003).

12ـ س. ملاط، «الديمقراطية في أمريكا» (بيروت: دار النهار، 2001)، ص 76.

13- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, I: pp. 98, 123, 267, II: pp. 11, 123.

14- Ibid., I: pp. 40, 163.

15- Bellah, Broken Covenant, pp. 48ff. and passim; Tocqueville, Democracy in America, passim.

16- Tocqueville, Democracy in America, I: p. 31.

17- Ibid., I: p. 301, II: p. 95.

18- Ibid., I: pp. 43-44.

19ـ انظر:

E. Balibar, L`Europe, l`Amerique et la guerre (Paris: La Decouverte, 2003), p. 140.

20- Tocqueville, Democracy in America, I: p. 187.

21- Ibid., II: chs. 10-18.

22- Ibid., II: p. 70.

23- Ibid., II: p. 319.

24- Todd, Apres l`empire, pp. 143, 156 and ch. 5. passim.

25- G. Salame, Quant l`Amerique refait le monde (Paris: Flammarion, 2005).

انظر أيضا:

C. Schmitt, `Volkerrechtliche Foemen des modernen imperialimus`, in idem, Positionen und Begriffe im Kampf mit Weimar-Genf-Versailles (Berlin: Duncker und Humblot, 1994), pp. 184ff.; Balibar, L`Europe, l`Amerique et la guerre, pp. 107ff.; G. Balakrishnan, The Enemy: An Intellectual Portrait of Carl Schmitt (London: Verso, 2000), ch. 18.

26ـ انظر المقالة الممتازة التي كتبها فراشون وفيرنيت في «لوموند»، 16/4/2003.

27ـ انظر:

"A survey of America," The Economist, 8 November 2003, p. 9.

28- Tocqueville, Democracy in America, II: p. 134.

29- Bellah, Broken Covenant, pp. 24ff., ch. II, and passim; Tocqueville, Democracy in America, I: pp. 300-318.

30ـ انظر:

A. Collinicos, The New Mandarins and American Power: The Bush Administration`s Plans for the World (Cambridge: Polity Press, 2004).

بالنسبة لسيناريو متوحش على نحو خاص، انظر:

R. Perle and D. Frum, The End of Evil. How to Win the War on Terror (New York: Random House, 2004).

31ـ بمقدورنا الاستشهاد، عشوائيا، بما كتبه كوفمان ودي مونتبريال في «لوموند» تباعا، 6 و6/14 /2003.

32- Tocqueville, Democracy in America, I: p. 261.

33ـ وردت في:

Seymour M. Hersh, "Get Out the Vote," New Yorker, 25 July 2005.

34- S. Antoon, Al-Ahram Weekly, 6-12 November 2003.

35- T.Catan and S. Filder,"The Military Can`t Provide Security"

http://amsterdam.nettime.org/Lists-Archives/nettime-1-0309/msg00169.html

36ـ انظر:

Washington Report on Middle East Affairs, 17 April 2003

http://www.wrmea.com

37- E. Djerijian et al., Changing Minds, Winning Peace (Report of Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World submitted to the Committee on Appropriations, Washington D.C., 2003), p. 27.

38ـ انظر:

P. Waldman, "A Historian`s Take on Islam Steers U.S. in Terrorism Fight," Wall Street Journal, 3 February 2004; N. Feldman, After Jihad: America and the Struggle for Islamic Democracy (New York: Farar, Strauss & Giroux, 2003).

39- Tony Judt, "Israel: The Alternative," New York Review of Books, 23 October 2003.

40- M. Siemons, "Prisma 11.9," Frankfurter Allgemeine Zeitung, 14 July 2003.

41ـ «الشرق الأوسط»، 9/11/2003.

42ـ انظر:

Ann Talibot, "The Looting of Baghdad`s Museum,"

http://www.wsws.org/articles/2003/apr2003/loot-a19-prn.shtml; Walter Sommerfeld, Suddeutsche Zeitung, 8 May 2003, English translation at:

http://www.informationclearinghouse.info/articles3311.ht; Liam McDougall, "US Accused," at:

http://www.sundayherald.com/32895 ; The Economist, 24 May 2003, pp. 43-44.

43- Fortune, October 27 2003, p. 28.

44ـ ملاط، «الديمقراطية في أمريكا»، ص 175، 109، 175 177، 177، 179.

45- The Economist, 8 November 2003.

46- E. Sciolino, International Herald Tribune, 30 September 2003.

47- Tocqueville, Democracy in America, I: pp. 242ff.

48- Ibid., I: p. 265.